القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الاستثنائية التي عقدت لمناقشة الاستيطان الإسرائيلي في القدس*

بيت لحم، ١٣/٣/١٩٩٧

أولاً: يؤكد المجلس التشريعي بأن خيار السلام بالنسبة للشعب الفلسطيني وقيادته هو خيار استراتيجي يرتبط ويتأكد بالتزام الجانب الإسرائيلي بهذا الخيار واستحقاقاته، وأن الحرص والالتزام الفلسطيني بعملية السلام لا يعني بأي شكل من الأشكال حرمان شعبنا من حقه المشروع في الدفاع عن وجوده على أرض وطنه وعن حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ثانياً: يدين المجلس التشريعي مواقف وممارسات الحكومة الإسرائيلية التي تدفع بالعملية السلمية إلى أزمة خطيرة ويحملها المسؤولية الكاملة عن انهيار هذه العملية ودفع المنطقة بأسرها إلى حافة الانفجار.

ثالثاً: يؤكد المجلس التشريعي مجدداً أن القدس هي قلب الوطن الفلسطيني وعاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة ويؤكد على ما قاله السيد الرئيس ياسر عرفات بأنه لا سلام بدون عودة القدس إلى السيادة الفلسطينية واحترام الحقوق الفلسطينية فيها كاملة ويعلن أن كافة الممارسات الإسرائيلية في القدس وضد الشعب الفلسطيني هي باطلة وغير شرعية وذلك وفقاً للقانون الدولي وقراراته الشرعية الدولية بما في ذلك سياسات الضم وسحب الهويات والبناء الاستيطاني.

رابعاً: يدعو المجلس التشرعي السلطة التنفيذية إلى تعليق المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي ووقف التنسيق الأمني إلى حين التزام الجانب الإسرائيلي بمرجعية العملية السلمية والاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها الالتزام بوقف سياسة الاستيطان العدوانية وتهويد القدس.

خامساً: يثمن المجلس التشريعي قرار السلطة الوطنية برفض التعامل مع القرار الإسرائيلي بإعادة الانتشار ويعتبره قراراً استفزازياً لا يلتفت إلى شروط هذه العملية ومناقضاً لقوانين الاتفاقيات المعقودة ويدعو السلطة التنفيذية إلى استمرار التمسك بقرارها هذا.

سادساً: يدعو المجلس جماهير شعبنا إلى التعبئة الشاملة واليقظة والحذر والتماسك لمواجهة جميع الاحتمالات والتأكيد على حقه في استخدام كافة السبل للحفاظ على وجوده فوق

---

*المصدر: القدس، ١٤/٣/١٩٩٧.

أرضه وحقوقه الوطنية المشروعة وإلى تصليب الموقف الفلسطيني الداخلي من خلال تعزيز الحوار الوطني الشامل والتسريع فيه والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ويؤكد على أهمية تعزيز وتفعيل العلاقة الديمقراطية بين مؤسسات السلطة الوطنية التشريعية والتنفيذية والقضائية والعمل على معالجة المظاهر السلبية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني ووضع حد للتجاوزات.

سابعاً: يدعو المجلس السلطة التنفيذية الطلب إلى الدول المشاركة في مؤتمر الأطراف الراعية لعملية السلام المزمع عقده في غزة غداً السبت الموافق ١٩٩٧/٣/١٥ بالعمل على إلزام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع م.ت.ف.

ثامناً: يثمن المجلس التشريعي مواقف الدول العربية التي وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية في معركته السياسية ويطالبها بالاستمرار في مواصلة هذا الدعم وذلك من خلال عقد قمة عربية طارئة لبحث أساليب المواجهة العربية لسياسة الحكومة الإسرائيلية الرامية لتدمير عملية السلام كما يدعو المجلس إلى التنفيذ الفوري لقرارات القمة العربية الأخيرة التي عقدت في القاهرة وربطت بين استمرار العلاقات العربية الإسرائيلية والالتزام الإسرائيلي باحترام وتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية سواء على صعيد التطبيع في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

تاسعاً: يدين المجلس التشريعي الموقف الأميركي في مجلس الأمن الدولي واستخدام حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار المقدم من المجموعة الأوروبية والذي حظي بتأييد دول العالم ويطالب المجلس الحكومة الأميركية بممارسة دورها كراعية لعملية السلام وليس كراعية لمواقف وسياسات الحكومة الإسرائيلية.

عاشراً: يثمن المجلس الموقف السياسي لدول المجموعة الأوروبية ودول العالم الإسلامي وكتلة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية وجميع دول العالم التي وقفت إلى جانب الحق الفلسطيني ودعوتها للاستمرار في هذا الموقف الداعم للعملية السلمية.

أحد عشر: يثمن المجلس التشريعي الدور الذي تلعبه قوى السلام في إسرائيل ويدعوها لمضاعفة جهدها ولأخذ دورها وتحمل مسؤولياتها تجاه عملية السلام والوقوف بشجاعة أمام سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تدفع بالمنطقة إلى الانفجار لأن السلام هو مصلحة للشعبين.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/